**النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين**

التقرير السنوي لواقع الحريات الصحفية في تونس

03 ماي 2022 - الملخص التنفيذي

**مقدمة عامة:**

إن الفترة التي يعكسها تقريرنا السنوي لواقع الحريات الصحفيّة في تونس أي ماي 2021 – ماي 2022 حبلى بالوقائع والتغيرات الجذرية وسياسات الفترة الاستثنائية التي تجعلنا ندقّ ناقوس الخطر أمام ما يتهدّد أهمّ مكسب للثورة التونسية أي حرية التعبير والصحافة من تهديدات خطيرة وجدية، في سياق يجمع فيه رئيس الجمهورية قيس سعيد كل السلطات في يده وهي سابقة تاريخية تنذر بالتراجع عن مكتسبات الثورة.

ان اغلب الانتهاكات التي تم تسجيلها طيلة السنة ترتبط ارتباطات وثيقا بالإجراءات الاستثنائية التي أعلنها رئيس الجمهورية قيس سعيد في 25 جويلية 2021 والتي جمع بمقتضاها جميع السلطات لديه، واصبحت السياسات الحكومية والممارسات اليومية تسير على النحو الذي رسمه الرئيس: تعتيم تام على المعلومات والمعطيات التي تهم الرأي العام، سياسة اتصالية منغلقة لا تعترف لحق المواطن في معرفة ما يجري في بلاده وحقه في المشاركة العامة، ضرب لحق الوصول إلى المعلومة والانتهاك الخطير لهذا المكسب الذي ناضلت من أجله أجيال من الصحفيات والصحفيين والمجتمع المدني والنشطاء وذلك عبر ارساء سياسة تعتيم تام وإصدار منشور عدد 19 الذي ضرب حق النفاذ إلى المعلومة ومنع مؤسسات الدولة من تطبيق قانون حق النفاذ إلى المعلومة وخرق ابسط المبادئ الدستورية، اعتداءات بالجملة على الصحفيات والصحفيين أثناء تغطيتهم للتظاهرات الميدانية وسط حالة خطيرة من الإفلات من العقاب بالنسبة للمعتدين.

وقد رافق ذلك حملات تشويه وتخويف وتهديد بالقتل من قبل ميليشيات إلكترونية تابعة لجهات سياسية (محسوبة على الرئيس واخرى محسوبة على معارضي الرئيس) على شبكات التواصل الاجتماعي ضد الصحفيات والصحفيين بدون أي رادع وفي إفلات تام من العقاب.

إن تباطؤ السلط المسؤولة طيلة العشرية الماضية وتراخي الأجهزة الرقابيّة في التصدي إلى تغلغل المال السياسي الفاسد في وسائل الإعلام، أدى إلى تركيز مشهد اعلامي مشوه تغلب عليه الرداءة ونشر التفاهة بالإضافة إلى إرادة واضحة لتركيع المهنة وتفقيرها ماديا ومعنويا وتسخيرها لخدمة اجندات سياسية. إن المتابع لوسائل الإعلام التونسية يلاحظ فقرا مهنيا وعدم قدرة على التجديد ومواكبة العصر وعدم احترام لأخلاقيات المهنة الصحفية، مع ضرب لاستقلالية الإعلام وتهميش دور الصحفيات والصحفيين فيها مع إعطاء مكانة اكبر لما يسمى بالكرونيكور او الأشخاص الذين يحضرون كل البلاتوهات بمختلف اختصاصاتها دون تقديم إضافة تذكر إلى الجمهور.

 لقد تصاعدت وتيرة تفقير قطاعات واسعة من الصحفيين مما من شأنه أن يُلحق أضرارا كبيرة بأخلاقيات المهنة وبالديمقراطية بصفة عامة بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه وسائل الإعلام بشيب الركود الاقتصادي وما خلفته جائحة كورونا. ففي ظلّ سيطرة أوساط مالية ،متهمة بالفساد وفاقدة لفهم الحقّ النقابي والحقوق الاقتصادية والاجتماعيّة، على أغلب وسائل الإعلام يجد المهنيون أنفسهم من يوم إلى آخر في وضع شديد الهشاشة ويعملون وفق عقود غير قانونيّة ويتعرضون للطرد الجماعي والتعسفي ويُحرمون من التغطية الاجتماعيّة مما من شأنه أن يَضعف لديهم الانضباط المهني ويهّدد موضوعيتهم ويهزّ قناعاتهم المجتمعيّة وصولا إلى إمكانيات الارتماء في أحضان من يدفع أكثر في ظلّ تقاعس كامل لأجهزة الدولة في لعب دورها الاجتماعي في دعم الصحافة المكتوبة والالكترونية والإعلام الجمعياتي وتغافل الأجهزة الرقابية في منع الاستقواء على الصحفيين وتجويعهم. وفي ظل هذا التفقير الممنهج ترفض السلطة نشر الاتفاقية الاطارية المشتركة للصحفيين في الرائد الرسمي رغم صدور احكام نهائية وباتة (ابتدائي واستئناف) في القضاء الإداري تقضي بضرورة النشر الفوري الاتفاقية المشتركة، وأننا نعتبر في نقابة الصحفيين ان رفض السلطة نشر الاتفاقية هو خرب جسيم للقانون وعدم احترام لأحكام القضائية وسياسة واضحة لتجويع الصحفيين بهدف اخضاعهم وتركيعهم.

 رغم هذا المشهد المأساوي فإنّه بفضل نضالات الصحفيات والصحفيين التونسيين بتأطير من النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بمعية الهياكل الشريكة، وبفضل يقظة المجتمع المدني وأنصار الحرية في تونس وخارجها، وحساسيّة الشعب التونسي تجاه قضايا حرية التعبير والصحافة، فأن مهنة الصحافة مازالت تملك ورقات أساسيّة للتصدي للأخطار المذكورة آنفا وأن ترسم بدائل ونضالات ستنعكس إيجابا ليس فقط علة المهنة الصحفية والحريات العامة والفردية بل أيضا على مستقبل الديمقراطية والتقدم في بلادنا.

**\*الانتهاكات:**

رغم التأكيد المتواصل لكل المسؤولين في الدولة على الاعلام وحقوق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات إلا ان تلك الوعود ظلت مجرد شعارات للدعاية السياسية حيث تعتبر سنة 2021-2022 السنة الأقسى على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات على مدى الخمس سنوات الأخيرة، فقد سجلت وحدة رصد الانتهاكات صلب النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أعلى نسب الاعتداءات في الفترة الممتدة بين 1 ماي 2021 و30 أفريل 2022، وطال الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات 214 اعتداء.

1. **الإحصائيات العامة للاعتداءات**

كانت سنة 2021-2022 السنة الأقسى على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات على مدى الخمس سنوات الأخيرة، حيث سجلت النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أعلى نسب الاعتداءات في الفترة الممتدة بين 1 ماي 2021 و 30 أفريل 2022. حيث طال الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات 214 اعتداء.

وكانت الأيام الستة الأولى من انطلاق الأوضاع الاستثنائية أي ما بين 25 و 31 جويلية 2021 الأقسى على الصحفيين حيث سجلت معدل تجاوز 3 اعتداءات يوميا على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات.

كما شهد شهري سبتمبر وجانفي أشد أنواع الاعتداءات خاصة تلك العنيفة من عنف جسدي وتحريض وتهديد بالعنف من عديد جهات خاصة من مؤيدي ومعارضي قرارات الرئيس قيس سعيد ومن الأمن خلال عمل الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات على التغطيات الميدانية.

الحق في الحصول على المعلومات: ارتبط 105 اعتداء بحق الحصول على المعلومات ونقلها أي بنسبة 49 بالمائة من جملة الاعتداءات المسجلة من قبل النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين في الفترة الممتدة بين 1 ماي 2021 إلى موفي شهر أفريل 2022 وقد انخرطت في هذه الاعتداءات الجهات الرسمية بنسبة تجاوزت التسعين بالمائة عبر المضايقات التي تم تسجيلها في 40 مناسبة. كما تم منع الصحفيين/ات من العمل في 40 مناسبة.

كما عملت السلطات موظفي الدولة والمسؤولين الحكوميين في حجب المعلومات عن الصحفيين في 8 مناسبات.

كما تواترت حالات الاحتجاز التعسفي بدون موجب قانوني وقد تم تسجيل 12 حالة احتجاز تعسفي في حق الصحفيين تعتبر الأعلى نسبة على الإطلاق خلال الخمس سنوات الأخيرة كان 10 حالات احتجاز تعسفي منها ما بعد 25 جويلية. وقد تدخلت خلية الأزمة بوزارة الداخلية لفائدة الصحفيين في حالات الاحتجاز التعسفي بنسبة 100 بالمائة لفظ الاشكال واطلاق سراح الصحفيين.

خطابات التحريض على العنف والكراهية

كان الصحفيون/ات ضحايا مثل هذه ممارسات لا أخلاقية في 31 حالة استهدفتهم واستهدفت حياتهم الخاصة ومحيطهم الاجتماعي ووصلت حد ادراجهم في قائمة الاستهداف سواء بالتحريض عليهم في 21 مناسبة أو بتهديدهم بالعنف والقتل في 10 مناسبات.

وقد انخرط في هذه الممارسات نشطاء صفحات مشبوهة على شبكات التواصل الاجتماعي في 26 مناسبة.

**حماية السلامة الجسدية والنفسية للصحفيين**

كانت سلامة الصحفيين مستهدفة في 54 مناسبة خلال الفترة التي يشملها التقرير وهو ما يعادل 25 بالمائة من الاعتداءات المسلطة على الصحفيين سنويا.

وكانت السلامة الجسدية للصحفيين مستهدفة في 27 مناسبة من قبل عديد الأطراف خاصة أمنيين ومعارضي قرارات الرئيس قيس سعيد ومن مواطنين أيضا. كما تعرض الصحفيون للاعتداء عليهم لفظيا في 20 مناسبة من قبل عديد الأطراف وقد طالتهم الاعتداءات من مختلف الجهات خاصة تلك المؤيدة أو المعارضة لقرارات الرئيس قيس سعيد إضافة إلى حملات للسب والشتم والتشهير قادتها صفحات فيسبوكية موالية أو معارضة للرئيس.

إضافة إلى تسجيل حالة اختراق الكتروني و3 حالات اعتداء على مقر إَضافة إلى تسجيل 3 حالات تحرش جنسي طالت الصحفيات النساء لأنهن نساء.

**المعالجة القضائية لقضايا الصحفيين/ات**

تمت ملاحقة الصحفيين خلال الفترة الممتدة بين 1 ماي 2021 و أواخر أفريل 2022 في 19 مناسبة خارج الإطار القانوني المنظم لعملهم، 11 منها على معنى المجلة الجزائية و3 مرات على معنى قانون الإرهاب و3 مرات على معنى مجلة الاتصالات ومرة وحيدة على معنى قانون حماية المبلغين .

وتمت ملاحقة الصحفيين في قضايا أمن دولة واتيان أمر موحش في حق رئيس الجمهورية، وهي نوع من الملاحقات التي تم القطع معها بعد ثورة ديسمبر 2010- جانفي 2011.

وقد اتخذ القضاء 6 إجراءات سلب حرية في حق الصحفيين عبر اصدار قراري (2) احتفاظ و بطاقتي إيداع بالسجن (2) و الحكم بالسجن في حالتين (2)

ويتواصل اختفاء الصحفيين سفيان الشورابي ونذير القطاري في ليبيا منذ 8 سبتمبر 2014 لازالت جهود الدولة في هذا الملف غير كافية لكشف الحقيقة فيه.

**اعتداءات الجهات الرسميةعلى الصحفيين**

كانت الجهات الرسمية قد انخرطت في الاعتداء على الصحفيين في 123 مناسبة من جملة 214 اعتداء تم تسجيلها في الفترة الممتدة بين 1 ماي 2021 وأواخر أفريل 2022 وتعددت الأطراف المسؤولة عن هذه الاعتداءات.

حيث انخرطت قوات الأمن في الاعتداءات على الصحفيين في 64 مناسب من بينها 12 حالة احتجاز تعسفي و 4 حالات رقابة على المحتوى إضافة إلى الاعتداءات اللفظية والجسدية وحالات المنع من العمل. كما انخرط الموظفون العموميون في الاعتداء على الصحفيين في 27 مناسبة إضافة الجهات القضائية في 9 مناسبات و إلى رئاسة الجمهورية و المسؤولون الحكوميون في 6 مناسبات لكل منهما. كما انخرطت الوزارات في اتخاذ إجراءات تعيق عمل الصحفيين في 4 مناسبات إضافة إلى رئاسة الحكومة في حالة وحيدة أصدرت فيها المنشور عدد 19.

اعتداءات الجهات غير الرسمية

انخرطت الجهات غير الرسمية في الاعتداء على الصحفيين في 91 مناسبة خلال الفترة التي يشملها التقرير، وكان أخطر المعتدين على الصحفيين نشطاء التواصل الاجتماعي بـ 14 اعتداء يلهم معارضو الرئيس قيس سعيد بـ 11 اعتداء. كما انخرط مشجعو ومسؤولو الجمعيات الرياضية في الاعتداءات في 9 مناسبات وبقي المعتدون على الصحفيين/ات مجهولون في 9 مناسبات. كما انخرط الاعلاميون في الاعتداء على زملائهم في 6 مناسبات إضافة إلى المواطنين في 5 مناسبات وتوزعت بقية الاعتداءات على أطراف مختلفة.

**متابعة قضايا الصحفيين/ات امام مختلف المحاكم والادارات التونسية**

تتابع النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين عن طريق محاميها لمختلف قضايا الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/اتأماممختلفالمحاكموالإداراتالتونسية،وفيالفترةالمُمتدّةبينماي 2120 وماي 2022، تجاوز عدد القضايا في مختلف المحاكم والإدارات 60 ملفا.

**التوصيات العامّة**

على ضوء متابعتها لواقع الحريات الصحفية في تونس خلال فترة سنة يهم النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين أن تتوجه بالتوصيات التالية لكل الأطراف المعنية بقطاع الإعلام في تونس

**رئاسة الجمهورية:**

* **ا**عتماد سياسة اتصالية ضامنة لحق الصحفي في الوصول الى المعلومة واحترام حرية العمل الصحفي وعدم اعتماد سياسة اقصائية او تمييزية ضد الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات.
* الكف عن توجيه اتهامات للإعلام لتأليب الرأي العام ضده وتعريض سلامة الصحفيين/ات والمصورين/ان الصحفيين/ات للخطر.
* تحمل مسؤوليتها التاريخية في التدخل لإيقاف نزيف الهجمة المنظمة والهمجية على الصحفيين/ات ووسائل إعلام على اعتبار أنه لا يمكن بناء تونس جديدة وممكنة دون إعلام مهني يكون في خدمة الصالح العام خاصة، وعلى اعتبار أن الميليشيات الإلكترونية باتت التهديد الحقيقي لحرية الصحافة والرأي والتعبير، المكسب الأبرز للثورة التونسية، وعلى أعتبار أن عددا هاما من الصفحات المشبوهة تدعي مساندتها "لمشروع الرئيس".
* السهر على تعزيز حماية حرية التعبير والصحافة عبر مبادرات تشريعية تصاغ بصفة تشاركية تراعي التزامات تونس بحماية الصحفيين/ات وحرية الصحافةوتلغي الفصول القانونية المعادية لحرية التعبير وإزالة كل العوائق التي تحول دون وصول الصحفي للمعلومة وتوفير الحماية القانونية له اثناء اداء مهامه.
* دعم جهود المجتمع المدني في مجال الرصد والتوثيق وبناء استراتيجيات عمل للمعالجة المعمقة لأسباب العنف وانتهاكات حقوق الإنسان.
* عدم تمرير مشاريع قوانين او مناشير خلال الفترة الانتقالية تمس من الحقوق والحريات أو تقلص من المكتسبات التي تم تكريسها ضمن النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

**الحكومة التونسية:**

**-** تنفيذ الحكم النهائي الصادر عن الدائرة الاستئنافية بالمحكمة الابتدائية القاضي بالنشر الفوضي الاتفاقية الإطارية المشتركة للصحفيين التونسيين.

- سحب المنشور عدد 19 واعتماد سياسية اتصالية مركزيا وجهويا تضمن حق المواطن في المعلومة وحق الصحفي/ة في طرح كل الملفات والتدقيق وطرح كل الأسئلة الضرورية.

-  ايقاف العمل بكل المناشير والمذكرات الداخلية التي تضع عوائق غير المشروعة أمام التداول الحر للمعلومات.

- تفعيل مبدأ النشر التلقائي وتعيين مكلفين بالنفاذ الي المعلومات في الإدارات العمومية عملا بأحكام قانون النفاذ الي المعلومات وضمانا لحق الصحفي ومن خلفه المواطن في الحصول على المعلومات من مصادرها.

- تنفيذ الاتفاقات السابقة احتراما لمبدأ استمراية الدولة وضمانا لحقوق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات، وقيام الحكومة بواجبها لفرض تطبيق القانون واحترام حقوق أبناء القطاع.

-اعتماد مبدأ الشفافية والتشاركية في تقرير مصير المؤسسات الاعلامية المصادرة بما يضمن ديمومتها وحقوق العاملين فيها.

- الانخراط في المسار الذي تقوده النقابة الوطنية للصحفيين بالشراكة مع كل المتدخلين في المهنة لرسم سياسات عمومية قادرة على الاصلاح وعلى بناء اعلام قوي وحر وتعددي.

- تركيز آلية وطنية دائمة ومستقلة لرصد الاعتداءات المسلطة على حريّة الصحافة وحريّة التعبير لضمان الانتصاف والعدالة.

- تقديم مشاريع القوانين الجديدة لتنظيم حرية التعبير وحرية الصحافة وتعزيز الجانب الحمائي في إطار مقاربة تشاركية إلى المجلس النيابي القادم من أجل فيها المصادقة عليها

- نشر نتائج التحقيقات الإدارية مع موظفي الدولة المتورطين في اعتداءات على الصحفيين.

**المجلس النيابي القادم:**

-  اعتبار القوانين المنظمة لحرية التعبير والصحافة والطباعة والنشر ذات أولوية للنظر فيها منذ بداية الفترة البرلمانية القادمة واعتماد مقاربة تشاركية في العمل عليها.

**وزارة العدل التونسية:**

- إيقاف إحالة الصحفيين بتهم أمن الدولة والتهم الإرهابية وغيرها من التهم الواردة خارج اطار القانون المنظم لحرية التعبير والصحافة والنشر

- تعزيز قدرات السادة القضاة في مجال حرية التعبير والنشر وحرية الصحافة من أجل ضمان نجاعة أكبر خاصة في دائرة السادة وكلاء الجمهورية في مجال معالجة قضايا النشر وقضايا حرية التعبير

- ضمان مبدأ الانتصاف للصحفيين الضحايا لضمان عدم العود في الجرائم المرتكبة في حق الصحفيين/ات عبر اجراء تحقيقات محايدة وسريعة وفعالة في قضايا الاعتداءات على الصحفيين/ات في أجال معقولة يجب تحديدها بصفة دقيقة ضمن النصوص التشريعية الجاري بها العمل.

-مزيد الدفع في اتجاه كشف الحقيقة الكاملةفي حالة الاختفاء القسري الذي ذهب ضحيته كل من سفيان الشورابي ونذير القطاري في ليبيا.

**النيابة العمومية:**

-فتح تحقيق عاجل في حملات السحل الإلكتروني التي يتعرض لها صحفيون وصحفيات ومسيرو/ات وسائل إعلام ويمكن أن تكون تداعياتها خطيرة جدا على حياة الإعلاميين/ات وسلامتهم وعلى أمن مقار إعلامية، وإعلام الراي العام بمآل عشرات القضايا التي رفعت في الصدد.

**وزارة الداخلية:**

-  الإدانة العلنية للاعتداءات التي يمارسها أعوانها في حق الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وعدم الدخول في منطق التبرير.

- القيام بالتحقيقات الضرورية والتلقائية في الحالات التي تورط فيها أعوانها في الاعتداء على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وضمان محاسبتهم وكشفها للرأي العام لضمان عدم العود والانهاء مع الافلات من العقاب

-دعم مجهودات خلية الأزمة داخلها للتدخل لفائدة الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات وتعزيز التنسيق الميداني مع النقابة خلال التظاهرات والأحداث ذات الطابع الأمني.

- تعزيز قدرات أعوانها الميدانيين في مجال حرية العمل الصحفي وحرية الصحافة وحدود الحق في الأمن حتى لا يتحول إلى أداة للتضييق على حرية العمل.

- تعزيز المنظومة الحمائية للصحفيين ضحايا العنف والتهديد والتحريض على العنف والكراهية لضمان سلامتهم الجسدية والنفسية وتوفير بيئة آمنة لهم.